


Distr.: General
31 July 2015
Arabic
Original: English

## رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

طلب إليّ مجلس الأمن بموجب قراره ٢١٨٨ (٢٠١٤)، أن أقدم معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزته حكومة ليبريا في تنفيذ التوصيات المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخائر بشكل سليم، بما في ذلك سن الأطر التشريعية اللازمة، وعن تيسير مراقبة المناطق الحدودية بين ليبريا وكوت ديفوار وإدارتها على نحو فعال. وقد وردت هذه التوصيات في رسالتي الموجهة إلى رئيس المجلس بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (S/2014/707) في أعقاب بعثة التقييم بشأن نظام الجزاءات المتعلقة بليبريا التي تم الاضطلاع بها في الفترة من ٥ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وأقدم في هذه الرسالة استعراضا للتطورات الرئيسية ذات الصلة التي استجدت في ليبريا منذ بعثة التقييم وللتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المقدمة.

### التحديثات الرئيسية

في رسالتي المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ذكرت أنه نظرا لعدم اليقين فيما يتعلق باندلاع مرض فيروس الإيبولا، قد يرغب مجلس الأمن في تأجيل أي تعديلات على تدابير الجزاءات الحالية لمدة ستة أشهر أو إلى أن يستقر الوضع في البلد وتصبح الحكومة وشركاؤها أكثر قدرة على تنفيذ الجهود المقترحة لبناء القدرات. ويُثبت الاستقرار الحالي في البلد والتزام الحكومة بإجراء إصلاحات القطاع الأمني استعدادا لانتقال الأمن وانسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، أن مرض الإيبولا لم يعد يمثل عقبة أمام المضي قدما في تنفيذ التدابير الموصى بها لبناء القدرات.

وأدى الموعد النهائي وهو ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ الذي حدده مجلس الأمن في قراريه ٢١٩٠ (٢٠١٤) و ٢٢١٥ (٢٠١٥) لكي تستكمل الحكومة تولي المسؤوليات الأمنية من البعثة بشكل كامل إلى تنشيط عملية إصلاح القطاع الأمني، وتوفير الفرص لإحراز









تقدم ملموس في مجالات إدارة الأسلحة والذخائر ومراقبة الحدود وإدارتها. وقد ركز الموعد النهائي الاهتمام على الإنجازات المحددة التي يجب أن تنفذ لكفالة الانتقال السلس وخطة الحكومة المتعلقة بانتقال البعثة، التي سترد مناقشتها أدناه بتفصيل أكبر، وأدى إلى وضع إطار لرصد التقدم المحرز. وسيظل دعم الأمم المتحدة والدعم الثنائي لعملية الانتقال حاسما.

وحققت الحكومة منذ بعثة التقييم، تقدما محدودا لكنه كان مهما، في تنفيذ التوصيات بشأن بناء القدرات فيما يتعلق بإدارة الأسلحة والذخائر. وينبغي أن ينظر إلى بداية قيام القوات المسلحة بوسم الأسلحة وفقا لمعايير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باعتبارها خطوة كبيرة إلى الأمام. ويمثل الانتهاء من وسم جميع الأسلحة المملوكة للحكومة قبل نهاية عام ٢٠١٥ حاليا هدفا يمكن تحقيقه.

بيد أن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات كان غير متكافئ و لم يول تركيز كاف لاستكمال الإطار التنظيمي لاستيراد الأسلحة والذخائر وحيازتها من جانب الأفراد. ويتعين على السلطة التشريعية أن تولي الأولوية للنظر في مشروع القانون المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخائر إذا كان لا بد من سنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وحيثما تم إحراز تقدم، كان يجري الاضطلاع بالأنشطة في حدود الموارد المتاحة أو من خلال التمويل الخارجي. وقد أبرز التقدم المحرز في وسم الأسلحة قيمة المشاريع ذات الأثر السريع التي تضطلع بها البعثة. ويتطلب بناء القدرات في الأجل الطويل توفير دعم كاف للوكالات ذات الصلة من ميزانية الحكومة، إلى جانب تنفيذ المشاريع الممولة دوليا. وإنني أشجع الجهات المانحة على دعم المشروع الذي أعده مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة، بناء على طلب اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، الذي سيساعد على تنفيذ العديد من التوصيات المتعلقة ببناء القدرات.

ولا يزال قيام البعثة بتفتيش مستودعات الحكومة، عملا بالتكليف الصادر عن مجلس الأمن مؤخرا في قراره ٢١٩٠ (٢٠١٤)، وسيلة هامة لمراقبة الأسلحة والذخائر المملوكة للحكومة. كما يتزايد استخدام التفتيش كأداة لدعم بناء قدرات وكالات الأمن الليبرية وينبغي أن يظل جزءا من ولاية البعثة.

ومن بين الأجهزة الأمنية المسؤولة عن مراقبة وإدارة المناطق الحدودية، قام كل من مكتب الهجرة والتجنس والشرطة الوطنية بوضع الأساس لبدء عمليات نشر الموظفين المقبلة. وعلى الرغم من زيادة نشر أفراد المكتب والدوريات التي يقومون بها على طول الحدود، فإن الشرطة الوطنية لم تبدأ بعد بهذا العمل. وفي ضوء الجدول الزمني لانسحاب البعثة، لا بد من التعجيل بذلك الانتشار.

واستمرت التحديات التي تم تحديدها في تقييم عام ٢٠١٤ فيما يتعلق باللوجستيات والاتصالات والتنقل. ومن المهم أن تحل أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بالميزانية لكفالة استمرار أنشطة التدريب، وخاصة في مجال التدريب على الأسلحة النارية وإدارة الأسلحة والذخائر، والانتهاء من تحديد عدد موظفي مكتب الهجرة والتجنس الذين سيتم نشرهم في المناطق الحدودية، ووضع جدول زمني لنشر هؤلاء الأفراد.

وعلى الرغم من أن الحدود بين البلدين لا تزال مغلقة، فقد عمدت حكومتا ليبريا وكوت ديفوار إلى زيادة تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات فيما يتعلق بأمن الحدود واستقرارها. وإني أرحب بتعاونهما المتواصل على الصعيد الثنائي. كما توفر خطة الإنعاش لما بعد الإيبولا، التي وضعها اتحاد نهر مانو، إطارا دون إقليمي لتنشيط آليات الأمن والاستقرار على الحدود. وينبغي أن يُستغل الزخم الإيجابي الذي تولد من خطة الإنعاش للتعجيل بتنفيذ الأنشطة التشغيلية الجارية، فضلا عن المشاريع طويلة الأجل التي يضطلع بها اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

التطورات الرئيسية الهامة منذ بعثة التقييم

تم الاضطلاع ببعثة التقييم في ذروة اندلاع مرض الإيبولا. وكان من الواضح في ذلك الوقت، أن الوباء كان له تأثير كبير على جميع المؤسسات الوطنية، بما في ذلك قطاع الأمن وكان يهدد بتقويض المكاسب الهامة التي أحرزتها ليبريا خلال العقد الماضي. وكانت الحكومة والمجتمع الدولي يشعران بالقلق إزاء الأزمة وكان تركيزهما منصبا على الاستجابة لها. وقد اعترف مجلس الأمن بالظروف الاستثنائية الناجمة عن اندلاع مرض إيبولا عندما قام بموجب قراره ٢١٧٦ (٢٠١٤)، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لمدة ثلاثة أشهر، وأيد توصيتي بإرجاء النظر في المقترحات المتعلقة بإدخال تعديلات على الولاية. وبالمثل، لم تقدم أي تعديلات على نظام الجزاءات، التي تم تمديده لفترة تسعة أشهر إضافية باعتماد القرار ٢١٨٨ (٢٠١٤).

وقد مرت الآن شدة وفورية التهديد الذي تعرضت له مؤسسات الدولة الليبرية من فيروس إيبولا وظل البلد مستقرا. وأعلنت منظمة الصحة العالمية في ٩ أيار/مايو أن ليبريا خالية من عدوى فيروس الإيبولا بعد انقضاء فترة ٤٢ يوما لم يتم فيها تحديد أي حالات جديدة للإصابة بالمرض. بيد أن تقارير الحكومة التي أفادت بأن الفحوص التي أجريت منذ ٢٩ حزيران/يونيه، أكدت إصابة ستة مواطنين ليبريين بالفيروس، وتوفي اثنان منهم فيما بعد، قد أظهرت بوضوح أنه ليس هناك مجال للتهاون.

وقد كشف تفشي الفيروس عن هشاشة العديد من القطاعات في الدولة، وأبرز أوجه الضعف المؤسسي داخل الحكومة. إلا أن التأثير على إصلاح قطاع الأمن في الأجل الطويل قد اقتصر على ما يبدو إلى حد كبير على التأخير، و لم يشمل الحد من قدرة الحكومة بشكل عام. وقد قام مجلس الأمن القومي في ٦ آذار/مارس، بإقرار خطة حكومة ليبريا لانتقال بعثة الأمم المتحدة وفقا لقراري مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤) و ٢٢١٥ (٢٠١٥) اللذين حددا يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موعدا نهائيا لتولي الحكومة لمسؤولياتها الأمنية من البعثة بصورة كاملة.

وترسل خطة الانتقال التي تنص على معايير مرجعية محددة وموجز للأنشطة مع جداولها الزمنية، إشارة مهمة حول التزام الحكومة بإصلاح قطاع الأمن. وهي تقترح اتخاذ إجراءات تهدف إلى معالجة التوصيات الواردة في تقييم عام ٢٠١٤. وتعتبر الخطة طموحة، سواء من حيث الوقت المخصص لإنجازها، أو الموارد اللازمة لدعم تنفيذها. وقد أعدت الحكومة لأغراض ميزانية فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦، خطة محددة الأولويات، إلا أن المستوى الذي ستتمكن فيه من تمويل الأنشطة المتوخاة لا يزال غير مؤكد.

تحسين قدرة حكومة ليبريا على إدارة الأسلحة والذخائر بشكل سليم، بما في ذلك عن طريق سن الإطار التشريعي اللازم

تتواصل عملية مواءمة القوانين المتعلقة بقطاع الأمن. وبإقرار قانون هيئة مكافحة المخدرات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، تم الآن وضع إطار قانوني لمعظم الأجهزة الأمنية، بما في ذلك القوات المسلحة، ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين، ووكالة مكافحة المخدرات، ووكالة الأمن القومي. بيد أن القوات المسلحة لم تنجز إصلاح الهياكل الداخلية المتعلقة بالسياسة العامة، وما زالت السلطة التشريعية لم تصادق على القانون الموحد للقضاء العسكري. وفي نيسان/أبريل، قدمت ليبريا وثائق تصديقها على معاهدة تجارة الأسلحة إلى الأمم المتحدة.

وواصلت البعثة تقديم الدعم للجهود المبذولة لإصلاح الإطار القانوني لقطاع الأمن. وتمت صياغة التشريع المتعلق بمكتب الهجرة والتجنس، ومن المقرر تقديمه إلى الهيئة التشريعية في دورتها الحالية إلى جانب مشروع قانون منقح للشرطة الوطنية. وتنظر السلطة التشريعية حاليا في مشروع قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر. وتشكل هذه القوانين الثلاثة معا، أساس الإطار القانوني الوطني لإدارة الأسلحة والذخائر. بيد أن الجدول الزمني لإقرارها لا يزال غير مؤكد رغم إعراب رئيس لجنة الدفاع الوطني والاستخبارات والأمن وشؤون قدماء المحاربين في مجلس الشيوخ عن اعتقاده بأن النظر فيها سيكتمل بحلول نهاية

عام ٢٠١٥. وإلى أن يتم إقرار هذه القوانين، تظل الوسائل القانونية المتاحة للحكومة غير كافية لتنظيم شراء الأسلحة وحيازتها من جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية.

وقامت الحكومة، بمساعدة البعثة، باتخاذ بعض الخطوات الصغيرة ولكنها هامة في الوقت نفسه لتعزيز قدرتها في مجال إدارة الأسلحة. وفي آذار/مارس، قامت البعثة بتنفيذ مشروع سريع الأثر شمل التدريب الذي قدمته اللجنة الوطنية الغانية المعنية بالأسلحة الصغيرة بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. وقد تلقى ما مجموعه ٢٨ من المسؤولين الحكوميين الذين يمثلون جميع الأجهزة الأمنية تعليمات بشأن كيفية وسم الأسلحة وإدارة البيانات وفقا لمعايير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وحتى منتصف تموز/يوليه، أنجزت القوات المسلحة وسم ٩٧ في المائة من جميع الأسلحة المخزونة ومن المقرر أن تبدأ الشرطة الوطنية بوسم أسلحتها في آب/أغسطس. وإذا ما تم الحفاظ على الزخم الحالي، فإن اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة تتوقع أنه سيتم وسم جميع الأسلحة التي تملكها الحكومة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وسيفي الانتهاء من هذه المهمة بطلب مجلس الأمن الذي ورد لأول مرة في القرار ١٦٨٣ (٢٠٠٦). بيد أن إنشاء قاعدة بيانات وطنية مركزية تتعلق بالأسلحة، تتعهدها اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة لم يبدأ بعد. وستكون هناك حاجة لتوفير التمويل اللازم لتوظيف فنيين مهرة متخصصين في تكنولوجيا المعلومات وشراء حواسيب إضافية.

وسيتم جمع البيانات عن الأسلحة المملوكة للجهات الخاصة كجزء من مشروع مشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي يتعلق بالأسلحة الصغيرة، وينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ليبريا، سيركز المشروع على المقاطعات الحدودية الجنوبية الشرقية الثلاث (ريفر غي، وغراند غيده، وميريلاند)، وقد يتوسع أيضا ليشمل مقاطعة نيمبا في المستقبل. ويعتبر المشروع مشروعا مجتمعيا للأسلحة مقابل التنمية سيتم بموجبه تنفيذ مبادرات إنمائية محلية للمجتمعات المحلية مقابل تسليم أسلحتها. وسيتم كخطوة أولى، إجراء مسح للأسلحة الصغيرة في المقاطعات الثلاث، وسوف تساعد النتائج على وضع دراسة استقصائية وطنية في نهاية المطاف.

ووفقا للقرار ٢١٩٠ (٢٠١٤)، تواصل البعثة إجراء عمليات تفتيش فصلية لأسلحة الحكومة. ويجري بوجه عام، تشغيل مخازن الأسلحة بصورة جيدة، على الرغم من أن عددا من التوصيات، التي تركز بشكل كبير على الصحة والسلامة لم تنفذ بعد. وتقوم وحدة الأسلحة الصغيرة التابعة للبعثة وفريق تفتيش الأسلحة النارية، إلى جانب عمليات التفتيش،

بتقديم التدريب على بناء القدرات في مجال إدارة مخازن الأسلحة التابعة للشرطة الوطنية والقوات المسلحة من خلال عقد اجتماعات ودورات تدريبية وحلقات عمل بشكل دوري.

وفي أواخر عام ٢٠١٤، أعربت وزارة الدفاع عن استعدادها للعمل مع البعثة على بناء مرافق دائمة لتخزين المتفجرات والتدريب في مجال الإدارة الآمنة للمتفجرات. وقد تم تنفيذ التدريب في مجال التخلص من المتفجرات بمساعدة شركاء ثنائيين. ويمكن أن تتكفل البعثة بدعم الاحتياجات المتعلقة بالمتفجرات اللازمة للتخلص من بقايا التلوث الناجم من المتفجرات من مخلفات الحرب وتخزينها حتى أوائل عام ٢٠١٦، إلا أن الحكومة تفتقر حاليا إلى القدرة على القيام بذلك.

ويؤدي التمويل المحدود المخصص لدعم عملية إدارة الأسلحة والذخائر إلى تقييد قدرة الأجهزة الأمنية وشركائها على المضي قدما في تعزيز جهود بناء القدرات. ومن المهم في هذا الصدد، أن تقوم الحكومة، كجزء من مفاوضاتها المتعلقة بالميزانية، بتوضيح الأنشطة التي ستقوم بتمويلها. ومن المرجح أن تكون هناك حاجة لتمويل إضافي من المجتمع الدولي

ووافق مكتب شؤون نزع السلاح، بالتشاور مع اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، على مشروع من شأنه، إذا ما تم تمويله بشكل كامل، أن يكفل تنفيذ التوصيات السابقة فيما يتعلق بوضع أنظمة للترخيص بحيازة الأسلحة النارية، ووسم الأسلحة، وإنشاء قاعدة بيانات مركزية للأسلحة وإجراء دراسة استقصائية وطنية أساسية لمخزونات الأسلحة والذخائر. ومن شأنه أيضا أن يقدم المساعدة للحكومة على تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة.

ومنذ بعثة التقييم، تعقد الأجهزة الأمنية في ليبريا اجتماعات منتظمة لمناقشة القضايا المتعلقة بإدارة الأسلحة. وتُعقد اجتماعات شهرية للتنسيق بين الشرطة الوطنية واللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة ومكتب الهجرة والتجنس. كما يجتمع مجلس إدارة اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، الذي يضم كل الأجهزة الأمنية، على أساس ربع سنوي.

و منذ بعثة التقييم، قدمت البعثة الدائمة لليبريا لدى الأمم المتحدة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا إخطارا جديدا عن إمدادات الأسلحة والذخائر التي حصلت عليها الشرطة الوطنية. وتخطط الحكومة، كما هو مبين في خطتها الانتقالية، لشراء الأسلحة والذخائر للشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنس،

ووكالـة مكافحـة المخـدرات ودائـرة حمايـة المسـؤولين التنفيـذيين خـلال الفتـرة الممتـدة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦.

المراقبة والإدارة الفعالين للحدود بين ليبريا وكوت ديفوار

يتسم الوضع الأمني على طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار بالهدوء ولكنه هش. ولا تزال الحدود البرية مغلقة منذ آب/أغسطس ٢٠١٤، في أعقاب اندلاع مرض الإيبولا. وعلى الرغم من أنه لم تلاحظ أي هجمات عبر الحدود منذ عام ٢٠١٣، فقد استمرت على الجانب الإيفواري من الحدود في عام ٢٠١٥، أعمال العنف التي قام بها أفراد المجتمعات المحلية، بما في ذلك الإيفواريون العائدون، ضد القوات المسلحة الإيفوارية والمستوطنين من بوركينا فاسو، بسبب التنازع على الأراضي بوجه عام. وقد أبرز حادث إطلاق النار الذي حدث في أيار/مايو وأدى إلى مقتل مواطن ليبري احتمالات التوتر القائمة على طول الحدود مع كوت ديفوار.

وتعتبر حدود ليبريا سهلة الاختراق بوجه عام، والقدرة على القيام بدوريات كافية محدودة، على الرغم من تحسن القدرات المؤسسية إلى حد كبير. وإذا استمر تخفيض العنصر العسكري للبعثة، فإن قدرة البعثة على الرد على التهديدات الأمنية على طول الحدود سوف تتضاءل إلى حد كبير وسيتعين على الحكومة أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مراقبة الحدود وتسيير الدوريات. ولكي يكون الانتقال ناجحا، لا بد من مواصلة تعزيز الأجهزة الأمنية في مجالات عدة تشمل تطوير هياكلها الأساسية وقدراتها اللوجستية والتقنية.

ومنذ بعثة التقييم، قام مكتب الهجرة والتجنس بنشر المزيد من الأفراد في منطقة الحدود. ويشار في الخطة الانتقالية إلى أن عدد أفراد دوريات الحدود سوف يستمر في الزيادة وسوف يؤذن لهم بحمل السلاح. كما قام المكتب بتكثيف دورياته على الحدود. وقام بنشر ١ ١٩٦ من الأفراد منهم ١٣٢ من أفراد حرس الحدود و ١ ٠٦٤ من موظفي الهجرة ومراقبة الحدود، إلى ٤٥ معبرا حدوديا رسميا و ١٣١ معبرا غير رسمي على طول الحدود مع غينيا وسيراليون وكوت ديفوار. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الموظفين الذين سيتم نشرهم على الحدود إلى حوالي ١ ٣٥٠ بعد الانتهاء من تدريب ٢٥٠ موظفا جديدا في أيلول/سبتمبر.

وشرع المدربون من مكتب الهجرة والتجنس، تحت إشراف عنصر شرطة الأمم المتحدة، بتدريب الأفراد الجدد على معالجة مسائل الهجرة، والكشف عن الغش، وعلى علم الأدلة الجنائية والحفاظ على الأدلة ووسائل مكافحة الجريمة العابرة للحدود والتهريب والاتجار بالأسلحة. ومن المتوقع إجراء تدريب إضافي على إدارة مخازن الأسلحة في تشرين

الثاني/نوفمبر، ويتوخى وفقا للخطة الانتقالية، تدريب موظفي المكتب على استخدام الأسلحة النارية في النصف الأول من عام ٢٠١٦.

وتعتمد عمليات النشر في المستقبل على توفير كل من التمويل الكافي والهياكل الأساسية الملائمة، بما في ذلك المكاتب والسكن، فضلا عن الخدمات اللوجستية لضمان التنقل والاتصال. أما البنود التي تمس الحاجة إليها فهي أجهزة اللاسلكي والمركبات والدراجات النارية من أجل تعزيز فعالية الدوريات في جميع أنحاء المعابر غير الرسمية، ولا سيما بالنظر إلى صعوبة الوصول إليها خلال موسم الأمطار الذي يستمر نحو ثمانية أشهر. ولدى مكتب الهجرة والتجنس في الوقت الراهن ٣١ مركبة، بما فيها المركبات المخصصة للرؤساء الإداريين، منها نحو ٤٠ في المائة غير صالح للعمل. ولا يمكن الوصول إلى معظم المراكز الحدودية إلا بواسطة دراجة نارية. وعلى الرغم من أن لدى المكتب ٧٨ دراجة نارية، فإن عدم توفر الأموال اللازمة لصيانتها يعني أن نحو ٥٥ في المائة منها ليس صالحا للعمل. وفيما يتعلق بالاتصالات المأمونة، لا تتوافر محطات لاسلكية إلا لـ ٥ محافظات من أصل ١٥ محافظة (ريفر غي، وغراند غيده، ومونتسيرادو، وميريلاند، ونيمبا). وهناك إجمالا ١٧ محطة لاسلكية في المقاطعات، منها ٧ فقط صالحة للعمل. وبالتالي فإن تبادل المعلومات الأمنية والسرية التي تتسم بأهمية حاسمة بصورة مأمونة أمر بالغ الصعوبة.

وكان من المتوخى أن يبدأ نشر أفراد الشرطة الوطنية إلى المناطق الواقعة خارج مونروفيا في تموز/يوليه، بالتوازي مع نشر موظفي مكتب الهجرة والتجنس في جميع أنحاء البلد. بيد أن ذلك لم يبدأ بالنظر إلى أن تدريب نحو ١ ٦٠٠ من الأفراد لا يزال جاريا.

وفيما يتعلق بقدرات خفر السواحل على مراقبة المنطقة الساحلية في ليبريا، لا تزال تلك الوكالة تعتمد إلى حد بعيد على البعثة، على النحو المبين في تقييمي السابق. أما الأصول الهامة التي تمتلكها البعثة بما في ذلك القدرات المتعلقة بالدوريات الجوية لمراقبة الحدود فلن تكون متاحة للحكومة عندما يتم نقل المسؤوليات الأمنية عن الحدود في عام ٢٠١٦. وتعتبر القدرات الجوية للحكومة محدودة كما هي قدرة زوارقها الساحلية الصغيرة على الإبحار في المياه العميقة.

وفيما يتعلق بالتنسيق وتبادل المعلومات بين ليبريا وكوت ديفوار، لا تزال الاجتماعات الرباعية بين الحكومتين وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تمثل الآلية الأمنية الحكومية الدولية على صعيد السياسات.

وانعقد الاجتماع الرباعي الثالث في أبيدجان في ١٠ آذار/مارس. ويتضمن البيان الذي صدر عن هذا الاجتماع جزءا يتصل بالتعاون الثنائي، تم فيه التأكيد على ضرورة تنشيط آليات التعاون بين كوت ديفوار وليبريا من خلال عقد اجتماعات منتظمة عبر الحدود، واتخاذ تدابير لبناء الثقة وتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية لكل من البلدين.

وأشير أيضا إلى القرار المتعلق بعقد الدورة السادسة للجنة المشتركة بين كوت ديفوار وليبريا المعنية بالتعاون الثنائي في نيسان/أبريل، لاستعراض مجالات التعاون، بما في ذلك البنود الخلافية كالمطاردة الحثيثة. كما اتفقت الحكومتان على عقد الاجتماع الثاني للمجلس المشترك للرؤساء والشيوخ في أيار/مايو. ولم يعقد أي من هذين الاجتماعين بعد.

كما توفر استراتيجية اتحاد نهر مانو للأمن عبر الحدود، التي تم وضعها في عام ٢٠١٣، وسيلة لوضع الآليات الأمنية الحكومية الدولية. وتعكف البعثة حاليا على النظر في خيارات دعم الاستراتيجية، بما في ذلك احتمال تحول عملية مانو (الدوريات الأمنية والاجتماعات التي يُضطلع بها بقيادة البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار) إلى وحدات معنية بأمن الحدود المشتركة وبناء الثقة في بلدان اتحاد نهر مانو. وفي حزيران/يونيه، شُرع مجددا في حوار بين البعثة واتحاد نهر مانو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأعطي زخما من خلال إدراج الحوكمة والسلام والأمن كمجالات ذات أولوية في خطة الاتحاد بشأن الإنعاش في أعقاب إيبولا التي عرضت في نيويورك في ١٠ تموز/يوليه. وستواصل البعثة العمل مع الاتحاد، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وسائر الشركاء من الأمم المتحدة ومن خارج الأمم المتحدة للمساعدة على تنشيط وحدات أمن الحدود كآلية مستدامة لأمن الحدود واستقرارها عندما يتم سحب البعثة.

ويقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدعم وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية في ليبريا وسيراليون من خلال مبادرة ساحل غرب أفريقيا التي تهدف إلى تعزيز النهج الإقليمي لمواجهة الجريمة المنظمة وإنشاء وحدات متخصصة لهذا الغرض. وعلى الرغم من إحراز تقدم في تطوير قدرات هذه الوحدات، فإن التحديات المؤسسية والتشغيلية واللوجستية التي تعترض إجراء عمليات قائمة بذاتها لا تزال قائمة.

والتزمت حكومة ليبريا، في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بإنشاء آلية وطنية للإنذار المبكر بالمخاطر والاستجابة لها. وقد جاء ذلك في أعقاب اعتماد رؤساء دول وحكومات الجماعة، في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، لتوصيات لإنشاء آليات من هذا القبيل لاستكمال الشبكة الإقليمية القائمة المتعلقة بالإنذار المبكر بالمخاطر والاستجابة لها التابعة للجماعة، وقيام مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بزيارة متابعة إلى ليبريا في تموز/يوليه. وسوف تعمل الآلية الوطنية على الاستفادة من هياكل الإنذار المبكر الوطنية والإقليمية وإقامة روابط أكثر فعالية بينها.

(توقيع) بان كي - مون